Journal DOI: https://doi.org/10.64184

Journal Email: info@ashurjournal.com

Journal home page: https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

This journal is open access & Indexed in

IRAQI Academic Scientific Journals | Google | الباحث العلمي | Crossref

Article Info.	
Sections: Law.	**Received: 4 May 2025**
Accepted: 1 Aug 2025	**Publishing: 1** September **2025**

Political System and Public Policies in the Digital Revolution: Towards a New Model of Governance

Assistant Lecturer: Farah Karim Madhi

Al-Nahrain University/ College of Law

Farah.karim@nahrainuniv.edu.iq

-Abstract:

This study examines the nature of transformations affecting the political system and public policies in light of the digital revolution, which has become one of the most significant drivers of change in the structure and functions of the modern state. The research aims to demonstrate how technological advancements, particularly in information and communication technologies, have contributed to reshaping the functions of the political system, enhancing new forms of interaction between the state and society, and reformulating public policymaking processes to become more flexible and responsive It focuses on how to develop digital political participation by highlighting modern technologies and their role in decision-making.

The study is based on the hypothesis that the digital revolution is no longer merely a technical tool, but rather a structural factor that contributes to the emergence of a new pattern of governance based on digital governance. It also redistributes roles among political actors and influences the concepts of sovereignty and legitimacy. Furthermore, the study discusses the key challenges imposed by the digital environment, including cybersecurity, data protection, the spread of misinformation, and the ability of political systems—particularly in developing countries—to adapt to these transformations.

The study concludes that the success of political systems in keeping pace with the digital revolution depends on their ability to adopt effective digital strategies, enhance transparency and accountability, and develop technological infrastructure. This, in turn, contributes to improving the efficiency of public policies and the quality of governance, paving the way for a more interactive and sustainable model of governance.

Keywords: Political System, Public Policy, Digital Revolution, Digital Governance, Technological Transformation.

DOI المجلة : https://doi.org/10.64184

ايميل المجلة: info@ashurjournal.com

رابط الصفحة الرئيسية للمجلة : https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

هذه المجلة مفتوحة الوصول وجميع البحوث مفهرسة في هذه

IRAQI Academic Scientific Journals

الباحث العلمي Google

Crossref

معلومات البحث

تاريخ الاستلام : ٤ مايو ٢٠٢٥

القسم : القانون

تاريخ القبول : ٣٠ يوليو ٢٠٢٥

تاريخ النشر : ١ سبتمبر ٢٠٢٥

النظام السياسي والسياسات العامة في ظل الثورة الرقمية: نحو نمط جديد من الحكم

المدرس المساعد فرح كريم ماذي

كلية الحقوق / جامعة النهرين

Farah.karim@nahrainuniv.edu.iq

- **الملخص :**

يتناول هذا البحث تحليل طبيعة التحولات التي يشهدها النظام السياسي والسياسات العامة في ظل الثورة الرقمية، التي أصبحت تمثل أحد أبرز محددات التغيير في بنية الدولة الحديثة وآليات عملها. يهدف البحث إلى بيان كيفية تأثير التطور التكنولوجي، ولا سيما تقنيات الاتصال والمعلومات، في إعادة تشكيل وظائف النظام السياسي، وتعزيز أنماط جديدة من التفاعل بين الدولة والمجتمع، فضلاً عن إعادة صياغة عمليات صنع السياسات العامة لتكون أكثر مرونة واستجابة.، وتركيزه على كيفية تطويرالمشاركة السياسية الرقمية من خلال تسليط على التقنيات الحديثة ودورها في صنع القرار.

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الثورة الرقمية لم تعد مجرد أداة تقنية، بل تحولت إلى عامل بنيوي يسهم في إنتاج نمط جديد من الحكم يقوم على الحوكمة الرقمية، ويعيد توزيع الأدوار بين الفاعلين السياسيين، ويؤثر في مفهوم السيادة والشرعية. كما يناقش البحث أبرز التحديات التي تفرضها البيئة الرقمية، مثل الأمن السيبراني، وحماية البيانات، وانتشار المعلومات المضللة، ومدى قدرة النظم السياسية، لا سيما في الدول النامية، على التكيف مع هذه التحولات.

ويخلص البحث إلى أن نجاح النظام السياسي في مواكبة الثورة الرقمية يتوقف على قدرته في تبني استراتيجيات رقمية فعالة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية، بما يسهم في تحقيق كفاءة السياسات العامة وتحسين جودة الحوكمة، ويفتح المجال أمام بناء نموذج حكم أكثر تفاعلية واستدامة.

- **الكلمات المفتاحية:** (النظام السياسي، السياسات العامة، الثورة الرقمية، الحوكمة الرقمية، التحول التكنولوجي).

المقدمة

لقد شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات متسارعة بفعل الثورة الرقمية التي أعادت تشكيل مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولم تعد هذه التحولات مقتصرة على الجانب التكنولوجي فحسب، بل امتدت لتطال بنية النظام السياسي ووظائفه الأساسية. فقد أسهم التطور في تقنيات المعلومات والاتصال في إحداث نقلة نوعية في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وفي آليات ممارسة السلطة، الأمر الذي أدى إلى بروز أنماط جديدة من التفاعل السياسي تتسم بالسرعة، والانفتاح، والتشابك.

اذ أصبحت السياسات العامة أكثر تأثرًا بالبيئة الرقمية، حيث لم تعد عملية صنع القرار حكرًا على المؤسسات التقليدية، بل باتت تشهد انخراط فاعلين جدد، من أفراد ومنظمات وشبكات رقمية، مما فرض على الحكومات إعادة النظر في أساليبها التقليدية في إدارة الشأن العام. كما أسهمت الثورة الرقمية في تعزيز مفاهيم الشفافية والمساءلة، من خلال إتاحة المعلومات وسهولة تداولها، إلا أنها في الوقت ذاته أفرزت تحديات معقدة، مثل انتشار المعلومات المضللة، وتهديدات الأمن السيبراني، وإشكاليات حماية البيانات والخصوصية.

كذلك نجد ان هذه التحولات افرزت ما يُعرف بالحوكمة الرقمية، بوصفها نمطًا جديدًا من أنماط الحكم الذي يعتمد على توظيف التكنولوجيا في تحسين كفاءة الأداء الحكومي وتعزيز مشاركة المواطنين في صنع السياسات العامة. وقد أدى ذلك إلى إعادة تعريف مفاهيم تقليدية في علم السياسة، مثل السيادة والشرعية، في ظل تزايد تأثير الفضاء الرقمي وتراجع احتكار الدولة للمعلومة.

وعلى الرغم من الفرص الكبيرة التي تتيحها الثورة الرقمية للنظم السياسية، إلا أن الاستفادة منها تختلف من دولة إلى أخرى، تبعًا لمستوى التطور التكنولوجي والبنية المؤسسية والقدرات الإدارية. وتبرز هذه الإشكالية بشكل أوضح في الدول النامية، التي تواجه تحديات مركبة في تبني التحول الرقمي، تتراوح بين ضعف البنية التحتية، ومحدودية الموارد، وغياب الأطر التشريعية والتنظيمية الملائمة.

لذلك يسعى هذا البحث إلى تحليل تأثير الثورة الرقمية على النظام السياسي والسياسات العامة، من خلال استكشاف طبيعة التحولات التي أحدثتها، وبيان ملامح النمط الجديد للحكم الذي يتشكل في ظل البيئة الرقمية، فضلًا عن مناقشة أبرز التحديات والفرص التي تواجه النظم السياسية في هذا السياق، وصولًا إلى تقديم رؤية تحليلية تسهم في فهم أعمق لهذه الظاهرة المتنامية وانعكاساتها المستقبلية.

اولاً/ أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه يعالج موضوعًا معاصرًا يرتبط بالثورة الرقمية وتأثيرها على الدولة

الحديثة.

كما يسلط الضوء على دور التكنولوجيا في تطوير كفاءة السياسات العامة وتعزيز الشفافية والمساءلة.

ويسهم في تقديم رؤى علمية تساعد صناع القرار في تبني نماذج حكم أكثر فاعلية واستدامة.

ثانياً/ مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول طبيعة التحولات التي أحدثتها الثورة الرقمية في بنية النظام السياسي وآليات عمله.

كما تتناول مدى تأثير هذه التحولات في عملية صنع السياسات العامة وفاعليتها.

وتسعى إلى الكشف عن قدرة النظم السياسية على التكيف مع التغيرات الرقمية المتسارعة.

ثالثاً / فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الثورة الرقمية تمثل عاملًا بنيويًا مؤثرًا في إعادة تشكيل النظام السياسي.اذ تسهم في إنتاج نمط جديد من الحكم قائم على الحوكمة الرقمية والتفاعل الشبكي. كما تؤدي إلى إعادة توزيع الأدوار بين الفاعلين السياسيين وتعزيز كفاءة السياسات العامة.

رابعاً/منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة التحولات التي طرأت على النظام السياسي في البيئة الرقمية.

وذلك بهدف الوصول إلى استنتاجات علمية دقيقة حول طبيعة هذه التحولات واتجاهاتها المستقبلية.

خامساً/هيكلية البحث :

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتحولات البنيوية للنظام السياسي في ظل الثورة الرقمية

- المطلب الأول: الثورة الرقمية وإعادة تشكيل بنية النظام السياسي ووظائفه.
- المطلب الثاني الحوكمة الرقمية وتحولات مفهومي السيادة والشرعية السياسية.

المبحث الثاني : التحول الرقمي والسياسات العامة نحو نموذج الحكم الذكي

- المطلب الأول :التحول الرقمي وإعادة هندسة عملية صنع السياسات العامة.
- المطلب الثاني: تحديات التحول الرقمي ومتطلبات بناء الحكم الذكي.

الخاتمة

- الاستنتاجات
- **التوصيات**

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والتحولات البنيوية للنظام السياسي في ظل الثورة الرقمية

شهد العالم المعاصر خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة ومتسارعة بفعل الثورة الرقمية التي أعادت تشكيل مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فقد أسهم التطور الهائل في تقنيات المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي في خلق بيئة رقمية جديدة تتسم بالانفتاح والتشابك وسرعة تدفق المعلومات، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على بنية النظام السياسي ووظائفه التقليدية. ولم تعد الدولة تمارس دورها في إطار بيئة مغلقة أو احتكارية للمعلومة، بل أصبحت جزءاً من فضاء رقمي واسع تتعدد فيه مصادر التأثير والفاعلين السياسيين.

لذلك يهدف هذا المبحث إلى تحليل طبيعة الثورة الرقمية وبيان أثرها في إعادة تشكيل بنية النظام السياسي ووظائفه، فضلاً عن إبراز التحولات التي طرأت على موازين القوة السياسية داخل الدولة، وظهور أنماط جديدة من الفاعلين السياسيين في البيئة الرقمية المعاصرة.

المطلب الأول

الثورة الرقمية وإعادة تشكيل بنية النظام السياسي ووظائفه

تُعتبرالثورة الرقمية من أبرز الظواهر التحولية في العصر الحديث، إذ ارتبطت بمجموعة من التغيرات الجذرية التي مست طبيعة إنتاج المعرفة وتبادل المعلومات وإدارة الموارد. ويُقصد بالثورة الرقمية ذلك التحول البنيوي الشامل الناتج عن التوسع الكبير في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، بما أدى إلى الانتقال من البيئة التقليدية إلى بيئة رقمية تعتمد على المعلومات بوصفها مورداً أساسياً للقوة والتنمية[1].

وقد اختلفت التعريفات العلمية للثورة الرقمية باختلاف زوايا النظر إليها ،إذ تُعرف بوصفها مرحلة تاريخية جديدة من التطور التقني تقوم على دمج التقنيات الرقمية في مختلف مجالات الحياة، كما تُعرف بأنها عملية تحول جذري في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نتيجة الاعتماد المتزايد على النظم الإلكترونية والشبكات الرقمية. كما يرى بعض الباحثين أنها تمثل انتقالاً من الاقتصاد المادي إلى اقتصاد المعرفة، حيث تصبح البيانات والمعلومات المحرك الأساسي لعملية التنمية وصنع القرار[2].

وان الثورة الرقمية تتميز بالعديد من الخصائص الجوهرية، من أبرزها السرعة الكبيرة في التطور والانتشار، إذ إن الابتكارات الرقمية تنتقل خلال فترات زمنية قصيرة إلى مختلف دول العالم، مما يخلق حالة من الترابط والتداخل بين المجتمعات. كما تتسم بالشمولية، إذ لا تقتصر آثارها على قطاع محدد، بل تمتد لتشمل مختلف القطاعات الاقتصادية والإدارية والسياسية. كذلك تعتمد على المعرفة

والبيانات بوصفهما عنصرين أساسيين في إنتاج القوة، وهو ما أدى إلى إعادة تعريف مصادر النفوذ في النظام العالمي المعاصر[3].

ان هذا التحول قد اسهم في إعادة تشكيل بنية النظام السياسي بشكل واضح، اذ كان النظام السياسي في السابق يقوم على مركزية الدولة في إنتاج المعلومات والتحكم في تدفقها، إلا أن الثورة الرقمية أدت إلى تراجع هذا الاحتكار نتيجة الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية، التي أتاحت للأفراد إمكانية الوصول إلى المعلومات وإنتاجها وتبادلها بصورة فورية. ونتيجة لذلك، أصبح الفضاء السياسي أكثر انفتاحاً وتعددية، ولم يعد خاضعاً للهيمنة التقليدية للمؤسسات الرسمية فقط[4] .

كما انعكست الثورة الرقمية على العلاقة بين الدولة والمجتمع، إذ أصبح المواطن أكثر فاعلية في العملية السياسية من خلال قدرته على التعبير والمشاركة والتأثير في الرأي العام عبر الوسائط الرقمية. وقد أدى ذلك إلى تعزيز أنماط جديدة من المشاركة السياسية، تقوم على التفاعل الإلكتروني والمبادرات الرقمية والحملات عبر الشبكات الاجتماعية، بدلاً من الأطر التقليدية للمشاركة السياسية[5].

فيما يتعلق بمجال وظائف النظام السياسي، كان للثورة الرقمية تأثير كبير في تطوير عملية صنع القرار السياسي، إذ وفرت الحكومات إمكانية الوصول إلى كميات هائلة من البيانات التي يمكن تحليلها لفهم الواقع الاجتماعي والاقتصادي بشكل أدق. كما أسهمت تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في تحسين جودة السياسات العامة، من خلال توفير أدوات دقيقة للتنبؤ بالمشكلات ووضع الحلول المناسبة لها، بما يعزز من كفاءة الأداء الحكومي[6].

كذلك ساهمت الثورة الرقمية في تطوير الأداء المؤسسي للدولة من ذلك من خلال تبني مفهوم الحكومة الإلكترونية والحوكمة الرقمية، لانها أصبحت العديد من الخدمات تقدم عبر المنصات الرقمية، الأمر الذي أدى إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل الكلفة والوقت، فضلاً عن تعزيز الشفافية والحد من مظاهر الفساد الإداري. وقد انعكس ذلك إيجاباً على مستوى الثقة بين المواطن والدولة، رغم التحديات المصاحبة لهذا التحول[7].

ومن جانب اخر أدت الثورة الرقمية إلى إعادة توزيع القوة داخل النظام السياسي، إذ لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد المؤثر، بل برزت قوى جديدة مثل شركات التكنولوجيا العالمية ومنصات التواصل الاجتماعي، التي أصبحت تمتلك قدرة كبيرة على التأثير في تدفق المعلومات وتوجيه الرأي العام. كما ظهر فاعلون جدد من الأفراد والجماعات والشبكات الرقمية الذين أصبح لهم دور متزايد في التأثير على القضايا السياسية وصناعة القرار العام[8].

وقد أدى هذا التحول إلى إعادة تعريف مفهوم القوة السياسية، اذ لم تعد القوة تقاس فقط بالقدرات العسكرية أو الاقتصادية، بل أيضاً بالقدرة على امتلاك البيانات وإدارتها وتوظيفها في الفضاء الرقمي. كما أصبح الأمن السيبراني أحد أهم عناصر الأمن القومي، نتيجة تصاعد التهديدات الإلكترونية وتزايد

الاعتماد على الأنظمة الرقمية في إدارة الدولة والمجتمع[9].

يمكن القول إن الثورة الرقمية لم تعد مجرد تطور تقني، بل أصبحت عاملاً بنيوياً أسهم في إعادة تشكيل النظام السياسي ووظائفه، وإعادة توزيع القوة داخله، وخلق بيئة سياسية جديدة تتسم بالتعقيد والتفاعل المستمر، مما يمهد لظهور نماذج حكم أكثر مرونة واستجابة لمتغيرات العصر الرقمي.

المطلب الثاني

الحوكمة الرقمية وتحولات مفهومي السيادة والشرعية السياسية

ان الثورة الرقمية قامت بافرازتحولات عميقة لم تقتصر على بنية النظام السياسي ووظائفه، وانما امتدت لتشمل طبيعة الحكم ذاته، من خلال بروز مفهوم الحوكمة الرقمية بوصفه أحد أبرز ملامح الدولة المعاصرة. فقد أصبح توظيف التقنيات الرقمية في إدارة الشأن العام وصناعة القرار السياسي عنصراً أساسياً في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، بما يعكس انتقالاً تدريجياً من أنماط الحكم التقليدية إلى أنماط أكثر مرونة وتفاعلاً تعتمد على المعلومات والبيانات في إدارة السياسات العامة[10].

ويمكن تعريف مفهوم الحوكمة الرقمية بانها ذلك النمط من الإدارة والحكم الذي يعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات العامة، واتخاذ القرارات، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحسين كفاءة الأداء الحكومي. كما تقوم على دمج الأدوات الرقمية في البنى المؤسسية للدولة بما يتيح سرعة الإنجاز وتقليل البيروقراطية وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية في صنع القرار. وبذلك تمثل الحوكمة الرقمية تطوراً نوعياً في مفهوم الحكم، إذ لم تعد تقتصر على العلاقة العمودية بين الدولة والمواطن، بل أصبحت تقوم على شبكة من العلاقات التفاعلية متعددة الاتجاهات[11].

وقد كان للحوكمة الرقمية دورا في إعادة تشكيل مفهوم السيادة السياسية، إذ لم تعد السيادة في صورتها التقليدية تعني السيطرة المطلقة للدولة داخل حدودها الجغرافية، وانما أصبحت سيادة متداخلة تتأثر بالفضاء الرقمي العابر للحدود. و مع توسع استخدام الإنترنت والمنصات الرقمية العالمية، أصبحت البيانات والمعلومات تتدفق خارج السيطرة الكاملة للدول، مما خلق تحديات جديدة تتعلق بقدرة الدولة على تنظيم هذا الفضاء وحماية مصالحها الوطنية فيه. كما أن اعتماد الدول على البنى التحتية الرقمية العالمية جعل مفهوم السيادة أكثر تعقيداً وترابطاً مع الفاعلين غير الدولتيين، مثل الشركات التكنولوجية الكبرى التي تمتلك نفوذاً واسعاً في إدارة البيانات وتوجيهها[12].

كذلك انعكست التحولات الرقمية على مفهوم الشرعية السياسية، اذ لم تعد الشرعية تستند فقط إلى الأطر التقليدية المرتبطة بالانتخابات أو القوانين أو المؤسسات الدستورية، بل أصبحت تتأثر أيضاً

بمدى قدرة النظام السياسي على الاستجابة لمتطلبات المجتمع عبر الوسائل الرقمية. إذ باتت الكفاءة في تقديم الخدمات العامة، والشفافية في إدارة المعلومات، وسرعة الاستجابة للأزمات، من العناصر التي تعزز شرعية الأنظمة السياسية في العصر الرقمي. وبذلك أصبح المواطن أكثر قدرة على تقييم أداء الحكومات من خلال المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، الأمر الذي زاد من ضغط الرأي العام على صناع القرار[13].

كما ان الحوكمة الرقمية قامت بتعزيز المشاركة السياسية من خلال إتاحة فضاءات جديدة للتفاعل بين الدولة والمجتمع، حيث أصبح بإمكان المواطنين المشاركة في النقاشات العامة، وتقديم المقترحات، ومتابعة السياسات الحكومية بشكل مباشر. وقد أسهم ذلك في تعزيز مبدأ الشفافية وتقليص الفجوة بين الحاكم والمحكوم، إلا أنه في الوقت ذاته أوجد تحديات جديدة تتعلق بانتشار المعلومات المضللة وصعوبة التحقق من صحة البيانات المتداولة[14].

كذلك فرضت البيئة الرقمية تحديات كبيرة على الأنظمة السياسية، لا سيما فيما يتعلق بالأمن السيبراني وحماية الخصوصية وإدارة البيانات. فقد أصبحت الهجمات الإلكترونية أحد أبرز التهديدات التي تواجه الدول الحديثة، لما لها من قدرة على تعطيل المؤسسات الحيوية والتأثير في الاستقرار السياسي والاقتصادي. كما أن توسع الفضاء الرقمي أدى إلى صعوبة ضبط تدفق المعلومات، مما جعل الحكومات أمام معادلة دقيقة بين ضمان حرية التعبير من جهة، والحفاظ على الأمن والاستقرار من جهة أخرى[15].

من خلال ماتقدم نجد إن الحوكمة الرقمية قد أعادت تشكيل مفهومي السيادة والشرعية السياسية بشكل جذري، حيث انتقلت السيادة من كونها مفهوماً مغلقاً ومحصوراً داخل الحدود الجغرافية إلى مفهوم أكثر انفتاحاً وتداخلاً في الفضاء الرقمي، كما أصبحت الشرعية السياسية تعتمد على الأداء والكفاءة والاستجابة السريعة لمتطلبات المجتمع. وهو ما يعكس بوضوح ملامح تحول عميق في طبيعة الحكم، نحو نمط جديد أكثر مرونة وتفاعلاً يتلاءم مع متغيرات الثورة الرقمية.

المبحث الثاني

التحول الرقمي والسياسات العامة نحو نموذج الحكم الذكي

لقد أحدثت الثورة الرقمية تحولات جوهرية في طبيعة عمل الدولة وآليات إدارة الشأن العام، إذ لم تعد التكنولوجيا مجرد أداة مساندة للإدارة الحكومية، بل أصبحت عاملاً مؤثراً في صياغة السياسات العامة وتنفيذها وتقييمها. وقد أسهم التطور المتسارع في تقنيات المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في تعزيز قدرة الحكومات على إدارة الموارد واتخاذ القرارات بصورة أكثر كفاءة وفاعلية.

اذ برز التحول الرقمي بوصفه توجهاً استراتيجياً يهدف إلى توظيف التقنيات الرقمية في مختلف مراحل العمل الحكومي، بما يساهم في تحسين جودة الخدمات العامة وتعزيز الشفافية والاستجابة لمتطلبات المواطنين. كما أوجد هذا التحول فرصاً جديدة لتطوير عملية صنع السياسات العامة اعتماداً على البيانات والمؤشرات الرقمية، الأمر الذي أسهم في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع.

وعلى الرغم من المزايا التي يوفرها التحول الرقمي، فإنه يثير في الوقت ذاته تحديات تتعلق بالأمن السيبراني وحماية البيانات والخصوصية والفجوة الرقمية، مما يفرض على الحكومات تطوير أطر حوكمة قادرة على تحقيق التوازن بين الابتكار الرقمي ومتطلبات الأمن والاستقرار. وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا المبحث أثر التحول الرقمي في إعادة هندسة عملية صنع السياسات العامة، والتحديات المرتبطة بها، وصولاً إلى استشراف ملامح الحكم الذكي في العصر الرقمي .

المطلب الأول

التحول الرقمي وإعادة هندسة عملية صنع السياسات العامة

قد شهدت العقود الأخيرة تطوراً متسارعاً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمر الذي أدى إلى بروز ما يعرف بالتحول الرقمي بوصفه أحد أهم المتغيرات المؤثرة في طبيعة عمل الدولة الحديثة وإدارة الشأن العام. ولم يعد التحول الرقمي مجرد عملية تقنية تهدف إلى استبدال الأنظمة التقليدية بأخرى إلكترونية، بل أصبح يمثل تحولاً هيكلياً شاملاً يطال المؤسسات الحكومية وآليات صنع القرار والسياسات العامة، بما يسهم في إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع وفق أسس جديدة تقوم على الكفاءة والشفافية وسرعة الاستجابة[16].

ان مفهوم التحول الرقمي يمكن وصفه بانه عملية دمج التقنيات الرقمية في مختلف الأنشطة الحكومية والإدارية بصورة تؤدي إلى إعادة تصميم الإجراءات والعمليات وآليات تقديم الخدمات العامة. ويعتمد هذا التحول على مجموعة من التقنيات الحديثة، من بينها الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة، وتقنيات تحليل المعلومات، التي أصبحت تشكل مجتمعة البنية الأساسية للإدارة الحكومية الحديثة. ومن خلال هذه الأدوات باتت الحكومات قادرة على جمع كميات هائلة من البيانات وتحليلها بصورة دقيقة، مما أوجد فرصاً غير مسبوقة لتطوير السياسات العامة على أسس علمية قائمة على الأدلة والبيانات بدلاً من الاعتماد على التقديرات التقليدية أو الخبرات الشخصية لصناع القرار[17].

لقد أسهم التحول الرقمي في إعادة هندسة عملية صنع السياسات العامة من خلال إحداث تغييرات جوهرية في مختلف مراحلها. ففي مرحلة تحديد المشكلات العامة، وفرت التقنيات الرقمية مصادر معلومات واسعة ومستمرة تساعد الحكومات على رصد احتياجات المواطنين ومتابعة التحولات

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بصورة لحظية. كما أصبحت المنصات الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي أدوات مهمة لقياس اتجاهات الرأي العام والكشف المبكر عن المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع، الأمر الذي يمنح صناع القرار قدرة أكبر على الاستجابة السريعة للأزمات والقضايا العامة[18].

أما فيما يتعلق بمرحلة صياغة السياسات العامة، لقد ساعدت تقنيات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي في تعزيز قدرة الحكومات على دراسة البدائل المختلفة وتقييم آثارها المحتملة قبل اتخاذ القرار. إذ يمكن للأنظمة الرقمية الحديثة إجراء عمليات محاكاة متقدمة للسياسات المقترحة وتحليل النتائج المتوقعة لكل خيار، مما يقلل من احتمالات الخطأ ويرفع من مستوى الكفاءة في عملية اتخاذ القرار. كما أسهمت الأدوات الرقمية في تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية المختلفة من خلال تبادل البيانات والمعلومات بصورة فورية، وهو ما يساعد على تحقيق التكامل والتنسيق بين السياسات القطاعية المختلفة[19].

وفيما يخص مرحلة تنفيذ السياسات العامة، وفر التحول الرقمي آليات أكثر كفاءة لمتابعة الأداء الحكومي وضمان تنفيذ البرامج والخطط وفق الأهداف المحددة. فقد أصبحت الحكومات تعتمد بصورة متزايدة على الأنظمة الإلكترونية في إدارة الخدمات العامة، الأمر الذي أدى إلى تقليل الإجراءات البيروقراطية وتسريع إنجاز المعاملات وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما ساعدت التطبيقات الرقمية على تعزيز مبدأ الحكومة الإلكترونية الذي يقوم على تقديم الخدمات العامة عبر المنصات الرقمية بما يضمن سهولة الوصول إليها وتقليل الوقت والجهد والتكاليف[20].

كذلك أسهم التحول الرقمي في تطوير عملية تقييم السياسات العامة من خلال توفير مؤشرات أداء دقيقة ومحدثة بصورة مستمرة. فبدلاً من الاعتماد على التقارير الدورية التقليدية، أصبح بالإمكان متابعة نتائج السياسات العامة بشكل لحظي من خلال لوحات التحكم الرقمية وقواعد البيانات المتكاملة، الأمر الذي يساعد على اكتشاف نقاط الضعف ومعالجتها بسرعة. كما أتاح استخدام البيانات الضخمة إمكانية قياس الأثر الفعلي للسياسات الحكومية على مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية، بما يعزز من قدرة الحكومات على تطوير سياسات أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع[21].

ومن ابرز النتائج المهمة للتحول الرقمي ظهور مفهوم السياسات العامة القائمة على البيانات، والذي يشير إلى اعتماد الحكومات على المعلومات الرقمية والتحليلات المتقدمة في تصميم السياسات واتخاذ القرارات. ويعكس هذا التوجه انتقال الإدارة العامة من النمط التقليدي القائم على الخبرة الشخصية إلى نمط أكثر عقلانية يعتمد على الأدلة العلمية والبيانات الواقعية. وقد ساهم ذلك في تحسين كفاءة تخصيص الموارد العامة ورفع مستوى فعالية البرامج الحكومية، فضلاً عن تعزيز القدرة على التنبؤ بالمشكلات المستقبلية ووضع الحلول المناسبة لها قبل تفاقمها[22].

كما أدى التحول الرقمي إلى توسيع نطاق المشاركة المجتمعية في عملية صنع السياسات العامة. فقد أتاحت المنصات الإلكترونية للمواطنين فرصاً أكبر للتعبير عن آرائهم ومقترحاتهم والمشاركة في النقاشات المتعلقة بالقضايا العامة. وأسهمت هذه الآليات في تعزيز مبادئ الديمقراطية التشاركية والحوكمة الرشيدة من خلال إشراك مختلف الفاعلين في عملية اتخاذ القرار، الأمر الذي يساعد على تعزيز شرعية السياسات العامة وزيادة مستويات الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية[23].

وعلى الرغم من هذه المزايا، فإن إعادة هندسة عملية صنع السياسات العامة في ظل التحول الرقمي لا تخلو من التحديات. فاعتماد الحكومات المتزايد على التكنولوجيا يثير قضايا تتعلق بحماية البيانات الشخصية والخصوصية والأمن السيبراني، فضلاً عن مخاطر الاختراقات الإلكترونية والتلاعب بالمعلومات. كما أن التفاوت في القدرة على الوصول إلى التكنولوجيا بين الأفراد والمناطق المختلفة قد يؤدي إلى تعميق الفجوة الرقمية، بما ينعكس سلباً على عدالة المشاركة في عملية صنع السياسات العامة والاستفادة من الخدمات الحكومية الرقمية[24].

كذلك تطرح تقنيات الذكاء الاصطناعي تحديات أخلاقية وقانونية تتعلق بدرجة الاعتماد على الأنظمة الذكية في اتخاذ القرارات العامة، وحدود المسؤولية القانونية عن الأخطاء التي قد تنتج عنها. كما تثير مسألة استخدام الخوارزميات في تحليل البيانات واتخاذ القرارات تساؤلات حول الشفافية وإمكانية التحيز الرقمي، وهو ما يتطلب وضع أطر تنظيمية وقانونية تضمن الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا في إدارة الشأن العام[25].

نستنتج مما سبق إن التحول الرقمي يمثل نقطة تحول أساسية في مسار تطور السياسات العامة، إذ أسهم في إعادة هندسة مختلف مراحل صنع السياسة العامة وجعلها أكثر مرونة وكفاءة واستجابة للمتغيرات المعاصرة. كما أدى إلى انتقال الحكومات من الإدارة التقليدية إلى نماذج أكثر تطوراً تعتمد على البيانات والذكاء الاصطناعي والتفاعل الرقمي مع المواطنين. ومن ثم فإن نجاح الدول في تحقيق أهداف التحول الرقمي لا يتوقف على امتلاك التكنولوجيا فحسب، بل يرتبط أيضاً بقدرتها على تطوير الأطر المؤسسية والقانونية والبشرية اللازمة لاستثمار هذه التقنيات في بناء سياسات عامة أكثر فاعلية واستدامة.

المطلب الثاني

تحديات التحول الرقمي ومتطلبات بناء الحكم الذكي

ان التوسع المتسارع في استخدام التكنولوجيا الرقمية ادى إلى إحداث تحولات عميقة في بنية الدولة وآليات إدارة الشأن العام، الأمر الذي أسهم في ظهور أنماط جديدة من الحوكمة تعتمد على توظيف التقنيات الحديثة في إدارة المؤسسات الحكومية وصنع السياسات العامة. ومع ذلك، فإن الانتقال نحو

نموذج الحكم الذكي لا يمثل عملية تقنية بحتة، بل يعد تحولاً شاملاً يتطلب معالجة مجموعة من التحديات السياسية والقانونية والإدارية والاجتماعية التي قد تعيق تحقيق الأهداف المرجوة من التحول الرقمي. ومن ثم أصبح نجاح الحكومات في بناء نظم حكم ذكية مرتبطاً بقدرتها على مواجهة هذه التحديات وتوفير المتطلبات اللازمة لضمان استدامة التحول الرقمي وفاعليته[26].

اذ يُعد مفهوم الأمن السيبراني من أبرز التحديات التي تواجه الحكومات في العصر الرقمي، إذ أصبحت البنى التحتية الرقمية عرضة لمخاطر الاختراق والهجمات الإلكترونية التي تستهدف المؤسسات الحكومية وقواعد البيانات الوطنية. فكلما ازداد اعتماد الحكومات على الأنظمة الرقمية في إدارة الخدمات العامة وتخزين المعلومات، ازدادت أهمية حماية هذه الأنظمة من التهديدات السيبرانية التي قد تؤدي إلى تعطيل الخدمات أو تسريب البيانات أو التأثير في الأمن الوطني. وقد دفعت هذه المخاطر العديد من الدول إلى تبني استراتيجيات وطنية للأمن السيبراني تهدف إلى تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية على مواجهة التهديدات الرقمية وتأمين الفضاء الإلكتروني[27].

ويرتبط بذلك تحدي حماية البيانات والخصوصية الذي أصبح من القضايا المحورية في ظل التوسع الكبير في جمع البيانات وتحليلها واستخدامها في عملية صنع السياسات العامة. فالحكومات الذكية تعتمد بصورة متزايدة على البيانات الضخمة لفهم احتياجات المواطنين وتطوير الخدمات العامة، إلا أن ذلك يثير مخاوف تتعلق بكيفية استخدام هذه البيانات والجهات التي تمتلك حق الوصول إليها. كما أن غياب التشريعات الواضحة المنظمة لحماية البيانات قد يؤدي إلى انتهاك خصوصية الأفراد وتقويض الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، الأمر الذي يجعل من الضروري وضع أطر قانونية متكاملة تضمن تحقيق التوازن بين الاستفادة من البيانات وحماية الحقوق الفردية[28].

كذلك يمكن الاشاره الى ابرز التحديات المهمة التي تتمثل بالفجوة الرقمية التي تشير إلى التفاوت في فرص الوصول إلى التكنولوجيا واستخدامها بين الأفراد والمجتمعات المختلفة. فبالرغم من التطور التكنولوجي الكبير، ما تزال هناك فئات اجتماعية ومناطق جغرافية تعاني من محدودية الوصول إلى الإنترنت أو ضعف المهارات الرقمية، مما يحد من قدرتها على الاستفادة من الخدمات الحكومية الإلكترونية والمشاركة في الفضاء الرقمي. ويؤدي استمرار هذه الفجوة إلى خلق أشكال جديدة من التفاوت الاجتماعي قد تنعكس سلباً على العدالة والمساواة في الحصول على الخدمات العامة، الأمر الذي يتطلب سياسات حكومية تهدف إلى تعزيز الشمول الرقمي وتوسيع البنية التحتية التكنولوجية وتطوير القدرات الرقمية للمواطنين[29].

كما ان الحكومات تواجه تحديات تتعلق بتأهيل الموارد البشرية القادرة على إدارة التحول الرقمي والاستفادة من التقنيات الحديثة. فنجاح مشروعات الحكومة الذكية لا يعتمد على التكنولوجيا وحدها، بل يحتاج إلى كوادر بشرية تمتلك المعرفة والمهارات اللازمة للتعامل مع الأنظمة الرقمية المتطورة.

ولذلك أصبحت برامج التدريب وبناء القدرات وتطوير المهارات الرقمية جزءاً أساسياً من استراتيجيات التحول الرقمي في العديد من الدول، بهدف تمكين الموظفين الحكوميين من مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة وتحسين كفاءة الأداء المؤسسي[30].

كذلك برزت تحديات مرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الشأن العام واتخاذ القرارات الحكومية. فعلى الرغم من المزايا التي توفرها تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات والتنبؤ بالمشكلات وتحسين الخدمات العامة، فإن الاعتماد المتزايد عليها يثير تساؤلات أخلاقية وقانونية تتعلق بالمساءلة والشفافية والعدالة. فقد تتضمن بعض الخوارزميات تحيزات تؤدي إلى نتائج غير عادلة أو تمييزية، كما قد يصعب تحديد المسؤولية القانونية في حال اتخاذ قرارات خاطئة استناداً إلى الأنظمة الذكية. لذلك أصبح من الضروري تطوير أطر تنظيمية وأخلاقية تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي بما يضمن احترام حقوق الإنسان وتعزيز الثقة المجتمعية في التقنيات الحديثة[31].

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن التحول الرقمي أتاح فرصاً واسعة لبناء نموذج الحكم الذكي الذي يمثل أحد أبرز الاتجاهات المعاصرة في تطوير الإدارة العامة. ويقصد بالحكم الذكي ذلك النموذج الذي يوظف التكنولوجيا الرقمية والبيانات والابتكار في إدارة المؤسسات الحكومية وصنع السياسات العامة بما يحقق الكفاءة والشفافية والاستجابة السريعة لاحتياجات المجتمع. ويقوم هذا النموذج على مجموعة من المبادئ الأساسية تتمثل في الإدارة القائمة على البيانات، والتكامل بين المؤسسات الحكومية، والمشاركة المجتمعية الرقمية، والشفافية، والاستدامة[32].

وان الاعتماد على البيانات يعد أحد أهم مرتكزات الحكم الذكي، إذ توفر البيانات الدقيقة والمحدثة أساساً علمياً لاتخاذ القرارات العامة وتحديد الأولويات التنموية. كما تسهم تقنيات التحليل المتقدمة في تعزيز قدرة الحكومات على التنبؤ بالمشكلات المستقبلية وتطوير سياسات استباقية لمعالجتها قبل تفاقمها. ومن خلال دمج البيانات القادمة من مختلف المؤسسات الحكومية يمكن بناء منظومة معلومات متكاملة تساعد على تحسين التنسيق بين الجهات المختلفة وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة في إدارة الموارد العامة[33].

كذلك يمثل تعزيز المشاركة الرقمية للمواطنين أحد المتطلبات الأساسية للحكم الذكي، حيث أتاحت المنصات الإلكترونية ووسائل التواصل الحديثة إمكانات واسعة لإشراك المواطنين في مناقشة القضايا العامة وإبداء الرأي بشأن السياسات الحكومية. ويسهم هذا التوجه في تعزيز مبادئ الديمقراطية التشاركية وزيادة مستويات الشفافية والمساءلة، فضلاً عن دعم الثقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع. كما تساعد المشاركة الرقمية في توفير تغذية راجعة مستمرة تمكن الحكومات من تقييم سياساتها وتطويرها بصورة أكثر فاعلية[34].

من خلال ماتقدم يتبين لنا ان بناء الحكم الذكي يتطلب توافر بيئة مؤسسية وتشريعية قادرة على

استيعاب التحولات الرقمية المتسارعة، فضلاً عن الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتنمية القدرات البشرية وتعزيز الأمن السيبراني وحماية البيانات. ومن ثم فإن نجاح الحكومات في الانتقال نحو نموذج الحكم الذكي يعتمد على قدرتها على توظيف التكنولوجيا في خدمة التنمية وتحقيق التوازن بين متطلبات الابتكار الرقمي ومبادئ الحوكمة الرشيدة. وفي ظل استمرار الثورة الرقمية، يُتوقع أن يصبح الحكم الذكي الإطار الأكثر ملاءمة لإدارة الدولة الحديثة وتعزيز كفاءة السياسات العامة وتحقيق التنمية المستدامة.

الخاتمة

إن التحولات التي أفرزتها الثورة الرقمية تمثل مرحلة جديدة في تطور الدولة الحديثة، لما أحدثته من تغييرات جوهرية في طبيعة النظام السياسي وآليات إدارة الشأن العام. فقد أسهم التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي في إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وأوجد بيئة سياسية وإدارية أكثر انفتاحاً وتفاعلاً، تعتمد بصورة متزايدة على المعرفة والبيانات بوصفهما من أهم موارد القوة والتأثير في العصر الراهن.

اذ لم تعد وظائف النظام السياسي تقتصر على الأدوار التقليدية المرتبطة بإدارة السلطة وتوزيع الموارد، بل أصبحت ترتبط بقدرته على استيعاب التحولات الرقمية وتوظيفها في تعزيز الكفاءة والفاعلية وتحقيق الاستجابة السريعة لمتطلبات المواطنين. كما أدى التوسع في استخدام التقنيات الرقمية إلى ظهور أنماط جديدة من الحوكمة تقوم على الشفافية والتواصل المستمر والمشاركة المجتمعية، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على عملية صنع السياسات العامة وآليات تنفيذها وتقييمها.

كذلك أوجد التحول الرقمي فرصاً واسعة لتطوير الأداء الحكومي وتحسين جودة الخدمات العامة وتعزيز كفاءة إدارة الموارد، إلا أنه في الوقت نفسه فرض تحديات معقدة تتعلق بالأمن السيبراني وحماية البيانات والخصوصية ومواجهة المعلومات المضللة، فضلاً عن التحديات المرتبطة بالفجوة الرقمية والتفاوت في القدرة على الوصول إلى التكنولوجيا والاستفادة منها. وهو ما يجعل من التحول الرقمي عملية مستمرة تتطلب توازناً دقيقاً بين متطلبات التطور التكنولوجي وضرورات الحفاظ على الاستقرار السياسي والحقوق والحريات العامة.

لذلك فإن الثورة الرقمية لم تعد خياراً يمكن تجاهله أو التعامل معه بوصفه تطوراً تقنياً محدود الأثر، بل أصبحت واقعاً مؤثراً في مختلف أبعاد الحياة السياسية والإدارية، الأمر الذي يفرض على النظم السياسية تبني رؤى واستراتيجيات أكثر قدرة على مواكبة هذه المتغيرات. وفي ظل استمرار التطور التكنولوجي وتسارع الابتكار الرقمي، يتجه العالم نحو أنماط جديدة من الحكم تعتمد على الذكاء والمرونة والتفاعل، بما يجعل من التحول الرقمي أحد المرتكزات الأساسية في بناء الدولة الحديثة

وتعزيز كفاءة السياسات العامة وتحقيق التنمية المستدامة في المستقبل.

اولاً : الاستنتاجات

أسهمت الثورة الرقمية في إحداث تحولات بنيوية في النظام السياسي من خلال إعادة تشكيل وظائف الدولة وآليات ممارسة السلطة والتفاعل مع المجتمع.

أدى التحول الرقمي إلى تطوير عملية صنع السياسات العامة عبر الاعتماد على البيانات والتقنيات الحديثة، مما عزز من كفاءة اتخاذ القرار ورفع مستوى فاعلية الأداء الحكومي.

برزت الحوكمة الرقمية بوصفها إطاراً حديثاً لإدارة الشأن العام، يقوم على توظيف التكنولوجيا في تعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين جودة الخدمات العامة.

فرضت البيئة الرقمية تحديات متزايدة تتعلق بالأمن السيبراني وحماية البيانات والخصوصية والفجوة الرقمية، الأمر الذي يتطلب تطوير أطر مؤسسية وتشريعية قادرة على مواكبة هذه المتغيرات.

ثانياً : التوصيات

ضرورة تبني استراتيجيات وطنية شاملة للتحول الرقمي تتكامل مع خطط التنمية المستدامة، بما يضمن توظيف التكنولوجيا في دعم كفاءة المؤسسات الحكومية وتحسين الخدمات العامة.

تعزيز البنية التحتية الرقمية وتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات الاتصالات والإنترنت، بما يسهم في تقليص الفجوة الرقمية وتحقيق العدالة في الاستفادة من الخدمات الإلكترونية.

تطوير التشريعات والسياسات الخاصة بالأمن السيبراني وحماية البيانات والخصوصية الرقمية، بما يوفر بيئة آمنة وموثوقة تدعم التحول الرقمي وتحافظ على حقوق الأفراد.

الاستثمار في بناء القدرات البشرية وتطوير المهارات الرقمية للعاملين في القطاع العام، فضلاً عن توسيع آليات المشاركة الرقمية للمواطنين بما يعزز مبادئ الحوكمة الرشيدة والحكم الذكي.

- الهوامش:

[1] -نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001، ص 45.

[2] مانويل كاستلز، عصر المعلومات: الاقتصاد والمجتمع والثقافة – الجزء الأول: مجتمع الشبكة، ترجمة: فاطمة نصر وآخرين، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004، ص 45–47.

[3] إسماعيل صبري مقلد، الثورة المعلوماتية والتحول في بنية القوة الدولية، القاهرة: دار الشروق، 2002، ص 78.

[4] علي عبد الفتاح كنعان، الإعلام الجديد والسلطة: التحولات في المجال العام الرقمي، عمّان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2018، ص 55.

[5] Manuel Castells, Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age 2nd ed., Cambridge: Polity Press, 2015, p. 11.

[6] Viktor Mayer-Schönberger and Kenneth Cukier, Big Data: A Revolution That Will Transform How We Live, Work, and Think, Boston: Houghton Mifflin Harcourt, 2013, p. 15.

[7] ثائر أحمد سعدون السمان، مراد عبد الجبوري، "متطلبات حوكمة تقنية المعلومات ودورها في تحسين جودة الخدمات: دراسة حالة في المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية – صلاح الدين"، المجلة العربية للإدارة، المجلد 36، العدد 1، 2016، ص 138–141.

[8] Joseph S. Nye Jr., The Future of Power, New York: PublicAffairs, 2011, p. 113.
[9] بشير عباس العلاق، الإدارة الرقمية: المجالات والتطبيقات، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005،ص87.
[10] المصدر نفسه ، ص 89.
[11] نبيل علي ، مصدر سابق ،ص121.
[12] United Nations, E-Government Survey 2022: The Future of Digital Government, New York: United Nations Department of Economic and Social Affairs, 2022.
[13] أحمد السيد الدقن، إدارة التحول الرقمي: دليل عربي مفاهيمي وإجرائي للتحول من الإدارة الإلكترونية إلى الإدارة الرقمية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2023، ص 85.
[14] سعد غالب ياسين، مقدمة في الإدارة الإلكترونية، عمّان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2020، ص 211.
[15] فارس العمارات، إبراهيم محمد الحمامصة، الأمن السيبراني (المفهوم وتحديات العصر)، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2022، ص 112-115.
[16] نبيل علي، مصدر سابق، ص 45.
[17] نبيل علي، مصدر سابق ذكره،ص54-55.
[18] OECD, Digital Government Review of OECD Countries, Paris: OECD Publishing, 2020, p. 34-36.
[19] مصطفى هاشم حسن، تأثير استراتيجية الرسملة في التحول الرقمي: دراسة تحليلية في البنك المركزي العراقي للمدة (2011–2022)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2023، ص 74-76.
[20] OECD, Digital Government Outlook 2025: From Foundations to Transformational Impact, OECD Publishing, Paris, 2025, p. 34-36.
[21] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التحول الرقمي والدولة في العالم العربي: تحديات الحوكمة والسياسات العامة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص 66.
[22] نادر فرجاني، العرب وعصر المعلومات: تقرير التنمية الإنسانية العربية، بيروت: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003، ص 84.
[23] صلاح نوري عبد الحسن، "دور التحول الرقمي في تعزيز فاعلية الأداء الحكومي: دراسة في حالة العراق بعد عام 2021"، مجلة ميسان للدراسات السياسية والدولية، العدد 1، 2025، ص 185-188.
[24] Stephen Coleman & Jay G. Blumler, The Internet and Democratic Citizenship: Theory, Practice and Policy, Cambridge University Press, Cambridge, 2009, p. 54.
[25] خليل عليوي خليل الخالدي، مروة عبد المطلب جعفر، "الذكاء الاصطناعي كأداة للتحول الرقمي في مجال السياسات العامة: الفرص والتحديات"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 14، العدد 2، 2025.
[26] مجموعة من المؤلفين، قيادة التحول الرقمي: دروس مستفادة من سبع دول نامية، أبو ظبي: مركز أبو ظبي للغة العربية (مشروع كلمة للترجمة)، 2025،ص 98-101.
[27] ذاكر محي الدين عبدالله، تطبيقات الحكومة الإلكترونية في العراق ودول عربية حتى عام 2014، الموصل: دار الكتب والوثائق، 2014، ص 48.
[28] ذاكر محي الدين عبدالله، المصدر نفسه ، ص 48.
[29] علي عباس عبيد، «نظام الحوكمة الإلكترونية وتحديات التطبيق في الحكومات المحلية العراقية»، مجلة حوليات آداب عين شمس، المجلد 51، العدد 5، 2023، ص365–368.
[30] United Nations Department of Economic and Social Affairs (UN DESA), UN Government Survey 2022: The Future of Digital Government, New York: United Nations, 2022.
[31] تقرير المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الحكومة الإلكترونية: المفاهيم والتطبيقات والتحديات، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2012.
[32] احمد السيد الدقن،مصدر سابق ذكره،ص67.
[33] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، اتجاهات الحكومة الرقمية في الدول العربية: الواقع والتحديات، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2021.
[34] أمال حاجة، "تأثير التطور التكنولوجي وتقنيات الحوكمة الرقمية على السياسة العامة"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 7، العدد 2، 2023، ص. 496.

المصادر والمراجع

اولاً / الكتب:

1- أحمد السيد الدقن، إدارة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2023.

2- إسماعيل صبري مقلد، الثورة المعلوماتية والتحول في بنية القوة الدولية، القاهرة: دار الشروق، 2002.

3- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التحول الرقمي والدولة في العالم العربي: تحديات الحوكمة والسياسات العامة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021

4- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، اتجاهات الحكومة الرقمية في الدول العربية: الواقع والتحديات، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2021.

5- ذاكر محي الدين عبدالله، تطبيقات الحكومة الإلكترونية في العراق ودول عربية حتى عام 2014، الموصل: دار الكتب والوثائق، 2014

6- سعد غالب ياسين، مقدمة في الإدارة الإلكترونية، عمّان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2020

7- علي عبد الفتاح كنعان، الإعلام الجديد والسلطة: التحولات في المجال العام الرقمي، عمّان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2018.

8- فارس العمارات، إبراهيم محمد الحمامصة، الأمن السيبراني (المفهوم وتحديات العصر)، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2022.

9- مانويل كاستلز، عصر المعلومات: الاقتصاد والمجتمع والثقافة – الجزء الأول: مجتمع الشبكة، ترجمة: فاطمة نصر وآخرين، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004.

10- مجموعة من المؤلفين، قيادة التحول الرقمي: دروس مستفادة من سبع دول نامية، أبو ظبي: مركز أبو ظبي للغة العربية (مشروع كلمة للترجمة)، 2025.

11- نادر فرجاني، العرب وعصر المعلومات: تقرير التنمية الإنسانية العربية، بيروت: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003.

12- .نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001.

ثانياً/ البحوث:

1- امال حاجة، "تأثير التطور التكنولوجي وتقنيات الحوكمة الرقمية على السياسة العامة"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 7، العدد 2، 2023.

2- ثائر أحمد سعدون السمان، مراد عبد الجبوري، "متطلبات حوكمة تقنية المعلومات ودورها في تحسين جودة الخدمات: دراسة حالة في المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية – صلاح الدين"، المجلة العربية للإدارة، المجلد 36، العدد 1، 2016.

3- خليل عليوي خليل الخالدي، مروة عبد المطلب جعفر، "الذكاء الاصطناعي كأداة للتحول الرقمي في مجال السياسات العامة: الفرص والتحديات"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 14، العدد 2، 2025.

4- صلاح نوري عبد الحسن، "دور التحول الرقمي في تعزيز فاعلية الأداء الحكومي: دراسة في حالة العراق بعد عام 2021"، مجلة ميسان للدراسات السياسية، العدد الاول ، 2025 .

5- علي عباس عبيد، «نظام الحوكمة الإلكترونية وتحديات التطبيق في الحكومات المحلية العراقية»، مجلة حوليات آداب عين شمس، المجلد 51، العدد 5، 2023.

ثالثاً/ الرسائل :

1- مصطفى هاشم حسن، تأثير استراتيجية الرسملة في التحول الرقمي: دراسة تحليلية في البنك المركزي العراقي للمدة (2011–2022)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2023.

رابعاً / المراجع الأجنبية :

1- Manuel Castells, Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age 2nd ed., Cambridge: Polity Press, 2015.

2- -Viktor Mayer-Schönberger and Kenneth Cukier, Big Data: A Revolution That Will Transform How We Live, Work, and Think, Boston: Houghton Mifflin Harcourt, 2013.

3- joseph S. Nye Jr., The Future of Power, New York: PublicAffairs, 2011.

4- United Nations, E-Government Survey 2022: The Future of Digital Government, New York: United Nations Department of Economic and Social Affairs, 2022.

5- OECD, Digital Government Review of OECD Countries, Paris: OECD Publishing, 2020.

6- OECD, Digital Government Outlook 2025: From Foundations to Transformational Impact, OECD Publishing, Paris, 2025.

7- Stephen Coleman & Jay G. Blumler, The Internet and Democratic Citizenship: Theory, Practice and Policy, Cambridge University Press, Cambridge, 2009.

8- United Nations Department of Economic and Social Affairs (UN DESA), UN Government Survey 2022: The Future of Digital Government, New York: United Nations, 2022.

References and Sources

First: Books

1- Ahmed Al-Sayed Al-Daqn, Digital Transformation Management: A Conceptual and Procedural Guide, Cairo: Arab Administrative Development

2- Ismail Sabri Maklad, The Information Revolution and the Transformation of the Structure of International Power, Cairo: Dar Al-Shorouk, 2002.

3- Arab Administrative Development Organization, Trends of Digital Government in Arab Countries: Reality and Challenges, Cairo, 2021.

4- Arab Center for Research and Policy Studies, Digital Transformation and the State in the Arab World: Governance and Public Policy Challenges, Beirut, 2021.

5- Dhakir Muhyiddin Abdullah, E-Government Applications in Iraq and Arab Countries until 2014, Mosul: Dar Al-Kutub wal-Watha'iq, 2014, p. 48.

6- -Saad Ghaleb Yasin, Introduction to E-Management, Amman: Dar Al-Yazour Nabiel Ali, Arab Culture and the Information Age: A Vision for the Future of

7- Ali Abdul Fattah Kanaan, New Media and Power: Transformations in the Digital Public Sphere, Amman: Dar Al-Yazouri Scientific Publishing, 2018.

8- fares Al-Amarat & Ibrahim Al-Hamamseh, Cybersecurity (Concept and Contemporary Challenges), Amman:

9- Manuel Castells, The Information Age: Economy, Society and Culture, Vol. 1: The Rise of the Network Society, translated by Fatima Nasr et al., Cairo: Supreme Council of Culture, 2004..

10- Arab Cultural Discourse, Kuwait: National Council for Culture, Arts and Letters, 2001.

11- Nader Fergany, Arabs and the Information Age: Arab Human Development Report, Beirut: UNDP, 2003.

12- Nabiel Ali, Arab Culture and the Information Age: A Vision for **the Future of Arab Cultural Discourse, Kuwait: National Council for Culture, Arts and Letters, 2001.**

Second: Journal Articles and Research Papers

1- Amaal Hajja, "The Impact of Technological Development and Digital Governance Techniques on Public Policy," Global Politics Journal, Vol. 7, No. 2, 2023.

2- Thair Ahmed Saadoun Al-Samman & Murad Abdul Jabouri, "IT Governance Requirements and Their Role in Improving Service Quality: A Case Study of the General Directorate of Electricity Production – Salah Al-Din," Arab Journal of Management, Vol. 36, No. 1, 2016.

3- Khalil Alawi Khalil Al-Khalidi & Marwa Abdul-Muttalib Jafar, "Artificial Intelligence as a Tool for Digital Transformation in Public Policy: Opportunities and Challenges," Journal of Legal and Political Sciences, Vol. 14, No. 2, 2025.

4- Salah Nouri Abdul Hassan, "The Role of Digital Transformation in Enhancing Government Performance: A Case Study of Iraq after 2021," Maysan Journal of Political and International Studies, No. 1, 2025.

5- Ali Abbas Obaid, "E-Governance System and Implementation Challenges in Iraqi Local Governments," Annals of Arts, Ain Shams University, Vol. 51, No. 5, 2023.

Third:Letters

1- Mustafa Hashem Hassan, "The Impact of Capitalization Strategy on Digital Transformation: Analytical Study of the Central Bank of Iraq (2011–2022)," Master Thesis, University of Karbala, 2023.

Fourth: Foreign References

1. Manuel Castells, Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age 2nd ed., Cambridge: Polity Press, 2015.

2. -Viktor Mayer-Schönberger and Kenneth Cukier, Big Data: A Revolution That Will Transform How We Live, Work, and Think, Boston: Houghton Mifflin Harcourt, 2013.

3. joseph S. Nye Jr., The Future of Power, New York: PublicAffairs, 2011.
4. United Nations, E-Government Survey 2022: The Future of Digital Government, New York: United Nations Department of Economic and Social Affairs, 2022.
5. OECD, Digital Government Review of OECD Countries, Paris: OECD Publishing, 2020.
6. OECD, Digital Government Outlook 2025: From Foundations to Transformational Impact, OECD Publishing, Paris, 2025.
7. Stephen Coleman & Jay G. Blumler, The Internet and Democratic Citizenship: Theory, Practice and Policy, Cambridge University Press, Cambridge, 2009.
8. United Nations Department of Economic and Social Affairs (UN DESA), UN Government Survey 2022: The Future of Digital Government, New York: United Nations, 2022.